تفاصيل تعذيب الأمن لأحد معتقلي"إعدامات كفر الشيخ" المحكوم عليه بالمؤبد للاعتراف بتهم ملفقة

الخميس 3 مارس 2016 12:03 م

متابعة - محمد عبدالعزيز :

قالت زوجة الدكتور صلاح عطية محمد أحمد الفقي، أحد رجال القضية المحكوم عليه بالمؤبد بدعوى مشاركته بحادثة "تفجير أتوبيس الكلية الحربية"، أن زوجها تعرض للتنكيل والتهديدات هو وأسرته بمقار آمن الدولة ما يزيد عن 90 يومًا .

حيث روت في حوار مع موقع "الحرية والعدالة" تفاصيل ماحدث قائلة:

"غادرنا بلدتنا بكفر الشيخ في شهر أغسطس 2014 م للنجاة من المداهمات الأمنية وحملات الاعتقال العشوائي التي شهدتها قريتنا عقب الانقلاب العسكري، بمنزل متواضع بمركز قطور بالغربية قررنا العيش، ولكن أذرع الأمن كانت تفتش دومًا عنا، وبالفعل في يوم الثالث والعشرين من إبريل 2015، فؤجئنا باقتحام شرطي مسلح، كانت الساعة الواحدة والنصف صباحًا، عشرات الرجال من مليشيات الأمن الخاصة الملثمة تحاصر غرف المنزل، كثيرون في كل غرفة كان يتواجد 15 من رجالهم مدججين بالأسلحة

تسمرت مكاني وهم يكسرون المنزل ويعبثون بمحتوياته، تكالبوا علي اقتناء جميع الأجهزة والموبيلات بدعوي التحفظ، وخلال فترة التفتيش أعطوا أوامر أمنية بعرض تكديري لزوجي وابني أسامة "طالب الطب"، لحين الانتهاء من مهمتهم التي لا مهمة لها سوى الإهانه والتحرز علي كافة متعالقتنا لعلها تفيدهم خلال تلفيق تهم الاعتقال

اعتقلوني "بهدوم المنزل".. أما ابني وزوجي فقد ركبا بعربة أخرى، كان الشارع مكتظ حينها بالمئات منهم ويكأنهم يهاجمون خلية إرهابية أو رجال موساد إسرائيلي وليس طبيبان مشهود لهما بالكفاءة العلمية وحسن الخلق ويبدو أن تهمة جديدة في مجتمعنا تجلب الكثير من المتاعب -أن تكون صاحب خلق ودين-.

احتجزوني بقسم شرطة قطور لأيام، ثم جاءت الأوامر بإخلاء سبيلي، كنت أعاني من مرض بالكبد، وساءت صحتي وأنا أفترش بلاط القسم أمام المارة، فلا أعرف ماذا أفعل من شدة الألم فالمتاح لي فقد النوم أو الجلوس، حتى إنني لا أستطيع تحريك قدمي للذهاب، وإلى أين أذهب وأنا محتجزة وسعة الحركة لا يجوز أن تتعدى "البلاطة".

خرجت وحدي لأبدأ رحلة البحث عن الزوج والابن 70 يومًا من إخفاء قسري لهما، تقدمت للنائب العام بتليغرافات، وأخرى لمدير الأمن، أطالبهم بالكشف عن أماكن وجودهم دون فائدة، ومن القاهرة إلى طنطا إلى منظمات حقوق الإنسان، بين كل هؤلاء اتنقل، إلى أن أخبرني المحامي العام بكفر الشيخ أن إخفاءهم من وراءه سبب، وهو أن يكونا قد تم تحويلهما لمحكمة عسكرية، ونصحني بالذهاب إلى الإسكندرية لمتابعة القضية

يوم الثاني من يوليو 2015 م وجدت ابني أسامة يطرق باب المنزل، وهيئته لم أرها بهذا الانكسار من قبل احتضنته بشدة، وسألته كيف خرج؟ وماذا حدث له من انتهاكات؟ وماذا عن والده؟!!

حاول الصمود أمامي وهو يسرد تفاصيل تعذيب والده، وكيف فعلوا به رجال آمن الدولة بكفر الشيخ، وتعمد إذلاله أمام عينه، للضغط على كلاهما الابن والأب للاعتراف بأعمال إرهاب لم يقترفوها، كان التعذيب والضرب والسباب للثمالة "كما يصف" طوال فترة الاحتجاز دون معرفة التهم المنسوبة له إلى أن أدرجت النيابة اسم أسامة ضمن المعتقلين بقضية تظاهر مركز الرياض، ثم جاء قرار المحكمة بالبراءة، ليفر من رحلة التعذيب معهم التي ما كانت لتنتهي

وتتابع الأم : خرج ابني حافي القدمين، ثيابه مهلهل، لحيته طويلة، ارتمى بين أحضاني بعد معاناة، أحمد الله أنه خرج منها معافى العقل والبدن.

أخبرني أنه لم يرَ والده منذ ثلاثه أيام قبل خروجه، ولا يعرف مكانه، توجهنا سويًّا لقوات الأمن بطنطا، وعلمنا هناك أنه محتجز بسجن برج العرب؛ حيث العرض لمحكمة عسكرية، كانت الرؤية الأولى لنا منذ 90 يومًا من إخفاء وتنكيل، خسر من وزنه 35 كيلو، ظهر ضعيفًا هزيلًا، يده مجروحه من آثار التعليق، لم يرد أن يحدثنا عن معاناته كي لا يؤلمنا بها، ولكن لم يستطع إخفاء آثار أورام قدمه، بعد أن تقطع وريدًا بقدمه التي لم تستطع تحمل 35 ساعة واقفًا -كوسيلة لتعذيب المعتقلين وحرمانهم من المكوث أرضًا.

وتسترسل زوجة الدكتور صلاح عطية الفقي: أسندت النيابة لزوجي تهمة تفجير «أتوبيس الكلية الحربية» بكفر الشيخ، بالقضية رقم 22 لسنة 2015 جنايات ع طنطا والمقيدة برقم 325 لسنة 2015 جنايات عسكرية الإسكندرية، على الرغم من أنه لم يكن بمكان الحادثة وقت وقوعه، ولا يوجد من الدلائل ما يثبت تورطه بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتكاب عمل كهذا، وليس له دوافع للقتل.

كانت المحكمة العسكرية بالإسكندرية تعقد مرتين في الأسبوع، وكنا نتابع مستجدات القضية والانتقام القضائي والأمني وعجزهم عن إيجاد ما يثبت إدانة من يتم اعتقاله بشكل عشوائي، مشيرة إلى أن أعداد المعتقلين كان يقل ويزيد حسب الحاجة، بيد أن القضية كان متهم فيها 160 شخصًا إلى أن تم تصفيتهم إلى 16 فقط، ممن ثبت انتماؤهم للإخوان المسلمين.

وتتابع: في يوم الاثنين، الأول من فبراير 2016م قضت المحكمة العسكرية بالإسكندرية، بإحالة أوراق 7 من الـ16 إلى فضيلة مفتي الجمهوري لإبداء الرأي الشرعي في إعدامهم لاتهامهم، والمؤبد لزوجي صلاح عطية محمد أحمد الفقي، ومحمد علي عبد اللطيف الحليسي، حتى باغتتنا المحكمة العسكرية منذ ساعات بإصدار قرار بتأييد الحكم.

وحول الإجراءات القانونية تقول: لا بدائل لدينا سوى الاحتكام إلى القضاء وإن لم يعدل، بعد مرور 60 يومًا، حسب الفترة القانونية المقررة للسماح بتقديم الطعون، سنتقدم بالاستشكال على الحكم، وأملنا منقطع إلا من الله فهو العدل.